الحكومة تخفض سنوات سداد قرض الطاقة لـ10 سنوات بدلاً من 15 سنة

١٠٠ مليار ليرة منحها التسليف الشعبي لطالبي قروض الطاقة

معاون مدير التسليف لـ«الوطن»: عودة استقبال طلبات قروض الطاقة بعد التريث منذ أيار الماضي

| عبد الهادي شباط

خفض رئيس مجلس الوزراء بقراره رقم 48 الحد الأقصى لمدة سداد القروض الممنوحة لتركيب منظومة كهروضوئية أو عنفات ريحية للقطاع المنزلي بحيث تصبح 10 سنوات.

وفي تصريح لمعاون مدير عام مصرف التسليف الشعبي عدنان حسن أوضح أن الحد الأقصى الذي كان معمولاً به وفق القرار السابق 15 سنة وسيتم العمل وفق القرار الجديد عند إبلاغهم بشكل رسمي.

كما بيّن حسن أن التسليف منح حتى الآن 100 مليار ليرة قروضاً للمستفيدين من خدمات صندوق دعم الطاقات المتجددة وأنه تم التعميم على فروع التسليف بالعودة لاستقبال الطلبات الواردة من الصندوق بعد أن تم التريث في استلام أي طلبات جديدة منذ شهر «أيار» الماضي حتى تتمكن فروع التسليف من تلبية حجم الطلبات المتراكم والكبير الذي كان مسجلاً لدى المصرف قادماً من صندوق الطاقات المتجددة.

وبين أنه تم منح نحو 30 مليار ليرة خلال الأشهر الماضية «منذ أيار الماضي» كانت عبارة عن طلبات متراكمة لدى التسليف الشعبي وحالياً تم الانتهاء من كل الطلبات السابقة وتنفيذها وسيتم العمل على تنفيذ الطلبات الجديدة التي ستصل من إدارة الصندوق.

وأعاد السبب وراء الضغط والتراكم في الطلبات لدى التسليف الشعبي خلال الفترة الماضية إلى قلة عدد المصارف المانحة لقروض الطاقة والتي كان معظمها يتركز لدى مصرف التجاري السوري والتسليف الشعبي، حيث ما زال يمنح التسليف قرض الطاقة للقطاع المنزلي حتى سقف 35 مليون ليرة لمدة 15 سنة، كما كان معمولاً به سابقاً وبحال وصول البلاغ أو القرار الجديد سيكون الحد الأقصى لسنوات السداد هو 10 سنوات بمعدل فائدة 11 بالمئة يتحمله صندوق دعم الطاقات المتجددة، في حين بيّن أن سقف التمويل «منح» قرض الطاقة للمشاريع الصناعية 85 مليون ليرة بسنوات سداد تصل حتى 5 سنوات.

وحول قرض الدخل المحدود الذي يلامس شريحة واسعة من العاملين في الجهات العامة أوضح حسن أن التعليمات النافذة بخصوص هذا القرض ما زالت على حالها دون أي تغيير، حيث ما زال سقف القرض 5 ملايين ليرة مع سنوات سداد تصل لحدود 7 سنوات كحد أقصى مع أنه تمت دراسة إجراء تعديلات على هذا القرض لجهة رفع السقف وسنوات السداد لكن العديد من المحددات والمتطلبات تحكم مثل هذا القرار وخاصة مع وجود عدد كبير من الطلبات على هذا النوع من القروض ويحاول التسليف الشعبي تلبية أكبر عدد من هذه الطلبات وبشكل متوازن دون أن يحدث انقطاع في منح هذه القروض للعاملين والموظفين في المؤسسات والجهات الحكومية، حيث يتم العمل على التوازن بين حجم الأموال القابلة للإقراض لدى المصرف وحجم المنح الممكن من القروض وفق الأولويات التي تحددها سياسة المصرف وقرارات مجالس الإدارة التي ينفذها المصرف.

> الضغط على التسليف الشعبي بسبب توقف المصارف الأخرى أو قلة قروضها

«الصناعة»: لدينا عمالة فائضة

الخوري لـ«الوطن»: تحديد مكان العمل حالة غير قانونية اتخذتها الوزارة كإجراء إسعافي

نظام الشريحة سيلغى مع العودة لتطبيق الحوافز الإنتاجية والمادية والعلاوات بربط الأجر بالإنتاج

| نورمان العباس

وصلت «الوطن» شكاوى من عمال في المنشآت التابعة لـوزارة الصناعة فيما يتعلق بالقضايا المهمة المتعلقة بحقوقهم وأوضاعهم المهنية، فقدان العامل حقوقه الوظيفية «المكافآت والطبابة والشريحة» عندما يتم تحديد مكان عمله لدى شركة أخرى من شركات الوزارة، ناهيك عن الشكاوى من ضعف شريحة الإنتاج، وضعف تغذية العامل إضافة إلى نقص العمالة وعدم تثبيت العمال

معاون وزير الصناعة أيمن الخوري أوضح في رده على الشكاوى التي نقلتها «الوطن» أنه بالنسبة لتحديد مكان العمل هو حالة غير قانونية وغير واردة في القانون الأساسي للعاملين في الدولة وقد اتخذته وزارة الصناعة كإجراء إسعافي خلال فترة الحرب لمعالجة وضع العمال في المناطق التي كانت تعتبر ساخنة.

وبين معاون الوزير أن العامل يفقد حقوقه من المكافآت أو الوجبة الغذائية لأنه غير موجود على رأس عمله في جهته الأصلية، ويتم فقط صرف أجوره أصولاً، كاشفاً عن توصية من الجهاز المركزي للرقابة المالية بتسوية أوضاع جميع العاملين المحدد مكان عملهم إما بنقلهم أو ندبهم وفق القوانين والأنظمة النافذة.

ونوه الخوري إلى أن العامل لا يفقد حقوقه عند نقله للصفة الإنتاجية نفسها أي «من وظيفة إنتاجية لوظيفة إنتاجية»، أما في حال نقله من وظيفة إنتاجية إلى وظيفة إدارية فإنه لا يستفيد من كل مزايا الوظيفة الإنتاجية وذلك بموجب القوانين النافذة.

وفيما يتعلق بالشكاوى حول ضعف شريحة الإنتاج بيّن معاون الوزير أن الشريحة بالأساس هي قرار اتخذته إدارة المؤسسة العامة للصناعات النسيجية سابقاً في شركاتها التابعة ذات الإنتاجية المنخفضة، ليتم توزيع حوافز على عمالها بغض النظر عن إنتاجيتهم، وبالتالي فهي أساساً خارج النظام العام المتبع في صرف الحوافز الإنتاجية، فأنظمة الحوافز «قبل صدور المرسوم 252» كانت تصرف الحوافز عن كميات الإنتاج الإضافية الزائدة عن 70 بالمئة من الخطة الشهرية، وبالتالي فإذا حققت الشركة إنتاجاً شهرياً أقل من 70 بالمئة من الخطة لا تستحق الحوافز، وإذا حققت أعلى منه تستحق عن هذه الزيادة حوافز إنتاجية وفقاً لسعر محدد من وزارة المالية لكل وحدة إضافية.

وأكد أن نظام الشريحة سيلغى بمجرد العودة إلى تطبيق مرسوم الحوافز الإنتاجية والمادية والعلاوات التشجيعية لتلك الشركات بحيث يتم ربط الأجر بالإنتاج، وهذا يعني إيجاد مصادر دخل جديدة للعامل من دون أن تتم زيادة الرواتب، وأن ترتبط هذه المصادر بزيادة إنتاجية.

وأضاف: هذا ما يتم العمل عليه من خلال أنظمة الحوافز الحديثة التي تم إقرارها وفقاً للمرسوم رقم /252/ لعام 2022.

أما فيما يخص ضعف تغذية العامل، والحصة المالية المخصصة لتغذية العمل، وكيف يتم توزيعها فأكد ضرورة التمييز بين مفهومين: الوجبة الغذائية وهي وجبة الإعاشة الممنوحة لبعض العاملين وفقاً لظروف عملهم مثلاً «عمال حقول النفط، عمال المشافي، والوجبة الغذائية للمرضى في المشافي، دور الأيتام، المساجين، وغيرها»، والوجبة الغذائية الوقائية لا تمنح لجميع العاملين في الشركات، بل للحالات التي تستدعي ذلك ووفق النظام الداخلي للشركات. والهدف منها مساعدة العامل على الوقاية من مخاطر العمل وبيئة العمل وتتكون من مكونين «حليب وبيض فقط».

وأشار إلى أن معظم عمال الشركات التابعة لوزارة الصناعة يستفيدون من الوجبة الغذائية الوقائية التي حددت في آخر قرار بـ/300/ ل.س. لليوم الواحد، منوهاً إلى صدور قرار من رئاسة مجلس الوزراء بتشكيل لجنة برئاسة وزارة المالية لإعادة دراسة حول قيمة الوجبة الغذائية «الإعاشة والوقائية»، وسيتم عرض النتائج على رئاسة مجلس الوزراء لاتخاذ القرار اللازم.

أما فيما يتعلق بنقص العمالة وعدم تثبيت العمال فأوضح أن الوزارة يوجد لديها عمالة فائضة ولاسيما لدى الشركات المتوقفة والمدمرة، إضافة إلى أن عملية دمج المؤسسات ستنتج عنها عمالة بعد أن يتم تنفيذ الهياكل التنظيمية والوظيفية في الشركات المحدثة، وبالتالي ستتم إعادة تدوير العمالة الفائضة على الجهات التي تعاني من نقص العمالة.

رئيس الاتحاد المهني للغزل والنسيج، محمد عزوز رأى أن هناك خللاً في التنسيق بين الإدارة القديمة والجديدة، فيما يتعلق بفقدان العامل لحقوقه لمجرد انتقاله إلى مكان عمل جديد لمدة معينة، وأضاف: لدينا عمال قاموا بتحديد مكان عملهم ولم يحصلوا على حقوقهم، وأشار إلى أنه حتى فيما يتعلق بالطبابة فالإدارة الجديدة تعتبر العامل دخيلاً وبالتالي يفقد حقوقه.

وفيما يخص مخصصات العامل من الوجبة الغذائية قال عزوز: أول مطالبنا تعديل قيمة الوجبة الغذائية التي لا تتجاوز سبعة آلاف ليرة شهرياً، ووصف الأمر بـ«المعيب» بحق العامل وتساءل ماذا يشتري به في ظل ارتفاع الأسعار؟ مشيراً إلى النقص في العمالة الإنتاجية التي تعاني منها أغلب الشركات الإنتاجية.

وقال: «لو لم يكن لدينا نقص بالعمالة لما لجأنا إلى العمالة المؤقتة وعقود الخبرة» وأضاف: نستعين بأكثر من 1500 عامل مؤقت وتساءل: من يأتي ليعمل براتب 300 ألف؟

واستنكر عزوز أن يحصل العامل الذي يعمل 7 ساعات خلف الآلة ويتعرض لأمراض مهنية على طبيعة عمل 3 بالمئة وطبيعة اختصاص 5 أو 6 بالمئة، في حين في القطاعات الخدمية والصحية والتعليمية تصل طبيعة العمل إلى 50 و60 بالمئة.

وفيما يتعلق بتثبيت العقود السنوية قال عزوز: لدينا خلل فيما يخص تثبيت العقود لأن العقد السنوي من المتعارف عليه أنه لا يوجد فرق بينه وبين المثبت، وتساءل: لماذا لا نحقق للعامل استقراره الوظيفي والمادي بالتثبيت؟

وأضاف: نحن نفقد عمالنا وعندما يحصل العامل على فرصة عمل بالقطاع الخاص يترك وظيفته، بسبب عدم شعوره بالأمان الوظيفي وهو يبقى بحالة بحث دائمة عن فرصة عمل تحقق له الاستقرار، خاصة أنه بالفترات الأخيرة لا أحد يرغب بالتقدم للعمل في الشركات الإنتاجية.

> رئيس الاتحاد المهني: لو لم يكن لدينا نقص لما لجأنا إلى العمالة المؤقتة وعقود الخبرة

مطالب بالجملة من الفلاحين للحكومة

رئيس الاتحاد لـ«الوطن»: مشكلتنا عدم توافر المحروقات وارتفاع أسعارها

مطالبات بتسعيرة تأشيرية للقمح قبل بدء الموسم للتشجيع على زراعته

| رامز محفوظ

أكد رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم، خلال الاجتماع أهمية دعم القطاع الزراعي ومناقشة القضايا الزراعية لإيجاد حل لها، كما ناقش مع أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام ورؤساء الاتحادات الفرعية تنفيذ الخطة الزراعية والمعوقات التي تواجه الفلاحين في المحافظات والحلول المناسبة لها.

وقال في تصريح لـ«الوطن»: بعد وضع الخطة الزراعية طالبنا رؤساء الاتحادات الفرعية بإطلاعنا على المعوقات التي كانت تواجه الفلاحين خلال العام الماضي وعلى طروحاتهم لتنفيذ الخطة الزراعية، وتم التركيز خلال الاجتماع على العديد من المحاور أهمها تأمين مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب وتسليم قيم المحاصيل الزراعية للفلاحين في الوقت المناسب ودفعة واحدة، ومشكلات الري الحكومي وخصوصاً في محافظات حلب والرقة ودير الزور وتعزيل الآقنية لأن منسوب المياه أصبح وهمياً إذ إنه في محافظة حلب على سبيل المثال كان المنسوب سابقاً 90 متراً مكعباً في الثانية أما حالياً فلا يصل إلى 45 متراً مكعباً في الثانية كحد أقصى بسبب عدم تعزيل الآقنية.

وأوضح أن لكل محافظة هموماً ومشاكل تختلف عن الأخرى وأخذ الاتحاد كل الطروحات المقدمة بالحسبان وتم تكليف المكاتب المختصة إعداد تقرير لرفعه للحكومة كل حسب اختصاصه وعلى مستوى كل محافظة على حدة.

وأشار إلى أن الاتحاد يشارك في كل عام في وضع الخطة الزراعية لكن ليس المهم هو وضع الخطة إنما تنفيذها وإيجاد حلول للمعوقات التي تواجه تنفيذها لجهة تأمين الأسمدة والمحروقات على وجه الخصوص، موضحاً أن بئار القمح متوفرة في مؤسسة إكثار البذار ولا نواجه مشكلة في تأمينها لكن المشاكل التي برزت خلال الأعوام السابقة هي عدم توفر المحروقات ووضع تسعيرة مرتفعة لها.

ولفت إلى أن تسعيرة القمح العام الماضي كانت جيدة لكن رؤساء الاتحادات الفرعية طالبوا هذا العام بوضع تسعيرة تأشيرية للقمح قبل بدء موسم الزراعة المقبل كي يتشجع الفلاح على زراعة هذا المحصول الإستراتيجي المهم.

هذا وتركزت مطالب الحضور على تأمين مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب وفق الروزنامة الزراعية بأسعار تتناسب مع التكلفة وقدرة الفلاح، وتسليم أثمان المحاصيل الزراعية بأوقاتها من دون تأخير ليستفيد الفلاح من زراعة محاصيل أخرى، واستمرار الكشف الحسي لتوزيع مستلزمات الإنتاج للفلاحين وخاصة في المناطق التي تفتقر لقيد عقاري للحيازة الزراعية، إضافة لتعزيل أقنية الري الحكومية في عدد من المحافظات وخاصة دير الزور وحلب والرقة، وإضافة إلى مراعاة الحاجة الفعلية للدونم من مستلزمات الإنتاج وخاصة السماد في كل محافظة، إضافة إلى إيجاد حل لمسألة النطاق الجمركي.

وخلال الاجتماع أشار رئيس اتحاد فلاحي دمشق وريفها إلى معوقات السنة الماضية لتلافيها خلال هذه السنة، مبيناً أهمية تشكيل لجنة حيادية غير لجنة المحروقات تحدد توزيع المحروقات للمحافظات، والعمل على حل مشكلة التأخر باستلام قيم المحاصيل.

بدوره شدد رئيس اتحاد فلاحي حمص على تأمين مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، أما رئيس اتحاد دير الزور فطالب بتأمين مصادر مياه لـ27 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، والحفاظ على الثروة الحيوانية، كما استعرض رئيس اتحاد فلاحي حلب المساحة الآمنة في المحافظة والمحاصيل الزراعية وتنفيذ الخطة، مشيراً إلى صعوبة تقديم بيانات حسية في بعض المناطق، في حين طالب رئيس اتحاد الرقة بتسليم قيم المحاصيل بالوقت المناسب، وتمويل الفلاحين من أجل زراعة بعض المحاصيل وحل مشكلة نقل الأموال من حماة إلى الرقة، كما طالب رئيس اتحاد فلاحي إدلب بتفعيل المصرف المركزي في المحافظة وتفعيل مركز أعلاف أبو الضهور، ورفع السواتر الترابية حول مستنقع السيحة، أما رئيس اتحاد فلاحي السويداء فأشار لأهمية توسيع مساحة زراعة القمح، وضرورة الإسراع بإصدار تسعيرة العنب، والاهتمام بالمحاصيل الأخرى مثل الكمون.

في السياق طالب رئيس اتحاد القنيطرة بإعادة ترميم الغابات الطبيعية والصناعية بالأشجار الرحيقية لإيجاد مراع لمربي النحل، والتوسع بتربية الماعز الشامي، وتسويق إنتاج مربي النحل، وتسوية أوضاع الآبار غير المرخصة التي حفرت أثناء الأزمة، كما شدد رئيس اتحاد اللاذقية على ضرورة توزيع المحروقات عبر الصهاريج بشكل مباشر وذلك بسبب تفتت الحيازة الزراعية، وأشار إلى عدم تمويل الزراعة التكثيفية بالأسمدة والمحروقات وترميم قنوات الري مثل السن وإعادة شق الطرق الزراعية.

في حين أشار رئيس اتحاد طرطوس إلى أن عدم تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي من أهم الصعوبات أمام تنفيذ الخطط الزراعية، والاهتمام بالزراعات الجديدة مثل الاستوائية لما لها من مردود جيد للفلاح. ودعم المحافظة بالسدات المائية ودعم محصول التبغ من خلال تحسين التسعيرة، واستيراد سلالات محسنة من الأبقار والماعز، والعمل على إدخال أصناف جديدة ذات نوعية عالية من الزيتون، وعرض رئيس اتحاد فلاحي حماة، مشكلة ترخيص محصول التبغ مما يؤثر في استلام مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى وجود 18 مشروعاً للجمعيات تستلزم إصدار بطاقات ذكية للحصول على مستلزمات الإنتاج. وطالب بحل مشكلة ضمان الأقارب وعدم الحصول على مستلزمات الإنتاج، وأن يكون دعم الفلاحين بناء على وحدة المساحة.

من جهته شدد رئيس اتحاد فلاحي درعا على ضرورة رفع سقف القروض للجمعيات الفلاحية، وتأمين الأدوية البيطرية للثروة الحيوانية وتأمين كادر طبي للإرشادات الزراعية، وطالب رئيس اتحاد فلاحي الحسكة بتأمين مستلزمات الإنتاج وخاصة أنه منذ عام 2011 لم يتم تمويل المحافظة، وإيلاء القطن اهتماماً خاصاً وتسويقه بالشكل المناسب، وإيجاد آلية مناسبة للاعتماد على الطاقة البديلة وتشجيع المشاريع الصغيرة ودعمها، وإقامة المشروعات التنموية.

عزوف الفلاحين عن الري الحديث بسبب قروض مرتفعة الفوائد وضعف السيولة

مدير الصندوق لـ«الوطن»: حولنا ٤٥ ألف هكتار إلى الري الحديث

١٤,٥ ملياراً مبلغ الدعم لصندوق الري الحديث

| جلنار العلي

في ظل التغيرات الاقتصادية والمناخية التي تؤثر بشكل كبير في كل المناحي الإنتاجية وخاصة الزراعة، ولكون سورية تتسم بأنها بلد زراعي بالدرجة الأولى، بات من الضروري اتخاذ خطوات جدية لإدارة ما هو متوفر من المياه والمحروقات، من خلال اتباع آليات جديدة وسياسات من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج.. وقد لجأت سورية منذ فترة ما قبل الأزمة إلى أساليب الري الحديث لما لذلك من آثار اقتصادية جيدة، واعتمدت تأسيس صندوق لتقديم قروض للفلاحين لتحويل أراضيهم إلى الري الحديث، فأين وصلت وزارة الزراعة في ذلك؟

مدير صندوق تمويل المشروع الوطني للتحول إلى الري الحديث هاني حمادة، كشف في تصريح لـ«الوطن» أن مجمل المساحات التي تم تحويلها إلى الري الحديث منذ تأسيس الصندوق في عام 2005 حتى العام الحالي بلغت نحو 45 ألف هكتار، علماً أنه تم التوقف عن هذه الآلية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و2019 نتيجة الحرب التي مرت بها سورية، لافتاً إلى أنه من الممكن تنظيم خطة لتحويل كل الأراضي المتبقية التي يمكنها الصندوق للري الحديث خلال الخمس سنوات القادمة، وقد تم خلال العام الماضي تحويل 1700 هكتار، أي تم تنفيذ كامل الخطة المالية، وفي العام الحالي تم تحويل نحو 1030 هكتاراً.

عن التقدم لقروض لتحويل أراضيهم إلى الري الحديث نتيجة عدة أسباب منها عدم قدرتهم على تحمل أسعار الفائدة التي تبلغ بطبيعة الحال 15 بالمئة، والتي يتحمل برنامج دعم أسعار الفائدة نسبة 7 بالمئة منها، ليبقى على الفلاح تحمل نسبة 8 بالمئة، إضافة إلى ضعف السيولة لدى المصرف الزراعي الذي يتحمل عبئاً كبيراً، حيث طلب قرضاً يصل إلى 750 ملياراً من المصرف المركزي للتمويل، وهذا يؤدي إلى عزوف الكثير من الشركات عن تقديم المنتجات للفلاحين، لافتاً إلى أن تلك المشكلات أدت إلى إرباك كبير، لذا تم الاجتماع خلال الأسبوع الماضي والتوجيه من وزير الزراعة بإعادة دراسة كل المعوقات وتقييم آلية العمل الحالية، مبيناً أنه سيتم خلال الفترة القادمة عقد اجتماع مع وزارة الموارد المائية لتشميل الأشجار المثمرة المنظمة بآلية الري الحديث بعد أن كانت مقتصرة في السابق على أشجار الحمضيات والنخيل.

وحول الآثار الاقتصادية للتحول إلى الري الحديث، أكد أنه في ظل تغير الظروف المناخية وانحباس الأمطار لفترات طويلة وضعف الموارد المائية لدى الدولة، خاصة مع وجود سدود على المناطق الحدودية كسد الفرات حيث تتحكم تركيا بكميات المياه الواردة منه، أصبح من الضروري أن تكون هناك إدارة للمياه تؤدي إلى توفيرها من جهة وزيادة المساحات المزروعة من جهة أخرى، علماً أن الري بالتنقيط يوفر ما يقرب من 80 بالمئة من المياه مقارنة بالكميات المستهلكة في الري التقليدي.

ورأى المزارع أكرم عفيف أن المساحات المحولة حتى الآن تعتبر ضئيلة ولا تشكل نسبة كبيرة من مجمل الأراضي السورية، وفي حال بقي العمل على هذه الوتيرة فإن الأمر سيحتاج إلى سنوات طويلة لتحويل كل الأراضي إلى الري الحديث.

وأشار إلى إحجام الكثير من الفلاحين عن الاعتماد على الصندوق في التمويل لتحويل أراضيهم إلى الري الحديث، وذلك نتيجة للتعقيدات الموجودة في شروط الحصول على قرض حيث يطلب من الفلاح تقديم بيانات عقارية وغير ذلك من الأمور التي تشكل عائقاً كبيراً أمام أبناء الأرياف، كما يضاف إلى تلك الأسباب أن الصندوق عندما يمنح القرض يحدد شركات معينة بذاتها لشراء معدات التحول للري الحديث وهذا يعني إلزام الفلاح بأسعار وأنواع معينة.

وأكد عفيف أن التوجه نحو الري الحديث يعد أمراً بالغ الأهمية، خاصة أن الفلاح يعاني من تأمين مصدر المياه وارتفاع أسعار الوقود حيث يحتاج الجب الارتوازي إلى 20 ليتراً من المحروقات في الساعة الواحدة، أي إن التكاليف تصل إلى 340 ألف ليرة في الساعة، على اعتبار أن سعر الليتر بالسوق السوداء يصل إلى 17 ألف ليرة، وبذلك فهو يدفع نحو 3,4 ملايين ليرة في اليوم إذا عمل لمدة 10 ساعات، وهذا يؤدي إلى إقلاع الكثير من الأشخاص عن الزراعة، لذا فإن أحد الحلول هو الاعتماد على الري الحديث لكونه يخفف من استهلاك المياه والمازوت.

ووفقاً لآخر الإحصائيات المنشورة من وزارة الزراعة، فإن الخطة الإنتاجية للصندوق لهذا العام تضمنت تحويل 2400 هكتار للري الحديث في المحافظات المستهدفة، وقد وصل عدد طلبات الاكتتاب حتى نهاية شهر أيلول الماضي إلى 368 طلباً بمساحة 1037 هكتاراً، بينما تجاوز المبلغ الإجمالي للدعم أكثر من 14,5 مليار ليرة حتى الآن، وقد شملت خطة العام القادم تحويل 2210 هكتارات موزعة على كل المحافظات السورية.